ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

سلسلة

الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة

استدامة المياه في مصر

الجزء الرابع: إشكالية سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا

العدد رقم 8

أكتوبر 2022

على مدى ٤ أعداد يقدم المركز المصري للدراسات الاقتصادية دراسته الخاصة باستدامة المياه في مصر وكيفية مواجهة الفقر المائي حتى عام ٢٠٥٠، قام بالجهد البحثي لهذا الجزء الأستاذة/ ميريت ف. مبروك، زميل أول، ومدير برنامج مصر بمعهد الشرق الأوسط. ويتقدم المركز بالشكر والتقدير للحكومة البريطانية على تمويلها.

© 2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تنقسم هذه الدراسة البحثية إلى ٤ أجزاء، حيث يأتي الجزء الأول منها بعنوان **"استراتيجيات تحقيق الأمن المائي المصري حتى ٢٠٥٠ في ظل الأثار المحتملة لسد النهضة"**؛ بينما الجزء الثاني بعنوان **"الري: الواقع، والتحديات، والمشكلات، والحلول"**؛ ويحمل الجزء الثالث عنوان **"مفهوم الإنتاجية الاقتصادية المائية بالتركيز على التركيب المحصولي الحالي والمتوقع في مصر عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠"**؛ أما الجزء الرابع فبعنوان **"إشكالية سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا."**

قام بإجراء هذه الدراسة البحثية فريق الخبراء المتخصصين التالي أسمائهم: **أ.د. خالد أبو زيد**، المدير الإقليمي للموارد المائية، منظمة سيداري؛ **والأستاذ/ حاتم العزاوي**، العضو المنتدب، شركة بيكو للزراعة؛ **ود. عمر عابدين**، استشاري في شؤون السياسات الزراعية؛ **والأستاذة/ ميريت ف. مبروك**، زميل أول، ومدير برنامج مصر، معهد الشرق الأوسط.

الملخص

بداية من سبتمبر 2022 فشلت المفاوضات التي استمرت عقد من الزمان بين مصر وإثيوبيا والسودان حول ملء وتشغيل سد النهضة في تحقيق أي نتائج ملموسة. ويعتبر سد النهضة أضخم سد في القارة بسعة قدرها 74 مليار متر مكعب، وهو قادر على توليد 6000 ميجاوات تقريبا من الكهرباء، ما يفي باحتياجات إثيوبيا لأغراض الاستهلاك المحلي والتصديري. والأهم بالنسبة لمصر والسودان هو أن هذا السد بمقدوره إعاقة تدفقات المياه لدولتي المصب.

اتسمت المفاوضات طوال العشر سنوات الماضية بانعدام الثقة بين الأطراف المعنية؛ فبينما اتهمت إثيوبيا مصر والسودان برغبتهما في الحفاظ على معاهدات استعمارية، اتهمت مصر والسودان بدورهما إثيوبيا بالتعنت في موقفها التفاوضي والمماطلة في المفاوضات إلى أن أصبح السد أمرا واقعا. وعمل تصاعد الخطاب القومي بين شعوب الدول الثلاث على تفاقم خطورة الأمر.

في هذا الإطار، يستعرض هذا الجزء من الدراسة مسار المفاوضات حول ملء وتشغيل السد وتداعياته، كما يلقي الضوء على النقاط الشائكة التي شهدتها المفاوضات؛ ورغبة مصر والسودان في إبرام اتفاق ملزم قانونا وإنشاء آلية لحل أي نزاع محتمل نظرا للتاريخ السابق للسدود الكهرومائية التي أقامتها إثيوبيا من قبل والاعتبارات الجيوسياسية للجوانب الإقليمية العابرة للحدود، وهما المطلبان اللذان ترفضهما إثيوبيا.

كما يناقش هذا الجزء العوامل والضغوط الخارجية على المفاوضات ومن بينها دور الاضطرابات السياسية داخل إثيوبيا، وتأثير مختلف اللاعبين الدوليين، وكيف أن هذه القضية تثير مخاوف جيوسياسية كبرى. وأخيرا، تسعى الدراسة إلى استكشاف احتماليات التوصل إلى مصالحة في المستقبل، إن وجدت.

Abstract

As of September 2022, a decade of negotiations between Egypt, Ethiopia and Sudan over the filling and operation of the Grand Ethiopian Renaissance Dam had failed to produce any tangible results. The largest dam on the continent, with a capacity of 74 billion cubic metres, it is capable of generating almost 6,000 megawatts (MW) of electricity, which would satisfy Ethiopia's need for both domestic consumption and export. More importantly to Egypt and Sudan, however, it has the potential to disrupt the flow of water to both downstream countries.

This decade of negotiations has been marred by a lack of trust between the parties. There have been accusations by Ethiopia of 'colonial entitlement' on the part of Egypt and Sudan, who in turn, have accused Ethiopia of intransigence in its negotiating stance and stalling on the negotiations until the dam had become a de facto presence. Matters have been aggravated by a rising nationalist discourse among the public in all three countries.

This paper attempts to chart the path of the negotiations over the filling and operation of the dam and examine its ramifications. It will also examine the major sticking points in the negotiations; the desire of Egypt and Sudan for both a legally binding agreement and a dispute mechanism – both of which Ethiopia refuses – by looking at the history of previous Ethiopian hydropower dams and the geopolitics of regional transboundary issues.

This part will also discuss external factors and pressures on the negotiations, among them the role of Ethiopia's domestics political upheavals, the influence of various global players and how this issue plays into larger geopolitical concerns. Finally, it will attempt to explore the possibilities for future reconciliation, if any.

طوال عقد من الزمان استمرت فيه المفاوضات الثلاثية المثيرة للجدل حول سد النهضة الإثيوبي، كانت العقبات سياسية إلى حد كبير وليست فنية.

حلقة لا تنتهي من المفاوضات غير المثمرة

بالنسبة لأولئك الذين يتابعون المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان خلال العقد الماضي، ربما يبدو الأمر وكأنهم يحاولون الخروج من متاهة، وبينما يحاولون باستمرار تتبع أحد المسارات من أجل الوصول لمركز المتاهة، إذا بهم يصلون إلى طريق مسدود آخر.

لقد تحول ملء وتشغيل سد النهضة إلى مصدر توتر بين مصر وإثيوبيا والسودان منذ أن أعلنت إثيوبيا لأول مرة عن نيتها بنائه في عام 2011. ورغم أن حجم السد وسعته قد تغيرا منذ الإعلان عنه أول مرة، إلا أنه أصبح في أحدث تصميم له أكبر سد في القارة بسعة 74 مليار متر مكعب وقدرة على توليد 6000 ميجا وات تقريبا من الكهرباء؛ أي ما يكفي لتلبية احتياجات إثيوبيا للاستهلاك المحلي وللتصدير كذلك؛ والأهم، بالنسبة لمصر والسودان، هو قدرته على إعاقة تدفق المياه لدولتي المصب.

استمرت المفاوضات عشر سنوات، وهناك محطات مهمة خلال هذه الفترة يجب الإشارة إليها.

لقد أدركت مصر منذ عام 2008 على ما يبدو أنها مجرد مسألة وقت قبل أن تتخذ إثيوبيا خطوات كبيرة نحو بناء سد على النيل، وقررت أنه من الأفضل أن تتخذ موقفا استباقيا؛ ففي 30 ديسمبر 2008، خاطب وزير الاستثمار المصري حينذاك، محمود محي الدين، البنك الدولي نيابة عن مجلس وزراء شرق النيل لشؤون المياه (the Eastern Nile Council of Ministers of Water Affairs)، وممثلا عن مصر وإثيوبيا والسودان، طالبا الدعم لبرنامج اتفقت عليه الدول الثلاث بالإجماع: "أول برنامج مشترك للاستثمار متعدد الأغراض في نظام النيل الأزرق الرئيسي يتضمن تنمية الطاقة الكهرومائية والري وإدارة تجمعات المياه والسهول الفيضية، بالإضافة إلى دراسات حول نهر بارو أكوبو ونظام النيل الأبيض لتحديد الاستثمارات المستقبلية"،[1] وجاء رد البنك الدولي على الفور معربا عن موافقته على المساعدة في دعم المشروع.

ولكن بعد عامين من ذلك، بدأت إثيوبيا بإجراء أحادي من جانبها في بناء ما أُطلق عليه في البداية سد الألفية، قبل أن تعاد تسميته ويُطلق عليه "سد النهضة الإثيوبي العظيم" في إبريل 2011. ويرى المحللون المصريون أن إثيوبيا استغلت الاضطرابات/ الفوضى التي تسببت فيها الانتفاضات داخل الدول العربية خلال عام 2011 للبدء في بناء السد. ولكن بينما كانت مصر بكل تأكيد منشغلة بالفعل خلال الأربعة أعوام التالية تقريبا، يجب ألا نغفل أنه في دولة لا يحصل سوى

[1] خطاب موجه إلى روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، في 30 ديسمبر، 2008.

نحو 23% فقط من سكانها على الكهرباء، وتعتمد الغالبية العظمى من السكان على مصادر غير مستقرة للطاقة، (Kahsay et al. 2015) تشكل الطاقة الكهرومائية عقيدة (tenet) رئيسية للاقتصاد الإثيوبي، وهذا السد تحديدا كان حلما وطنيا إثيوبيا لفترة طويلة.

وفي عام 2012، أعربت مصر والسودان عن قلقهما من وتيرة بناء السد وحجمه، والأهم، حقيقة أنه يتم إنشاء سد قادر على تخزين التدفقات المائية السنوية من حوض النيل في الأساس دون إجراء تقييم شامل ومستقل للأثر البيئي والاجتماعي العابر للحدود الناجم عن هذا السد؛ حيث تشترط كافة الوكالات الإنمائية الدولية إجراء مثل هذا التقييم، الذي يتم عادة قبل البدء في المشروع، وهذه التقييمات شديدة الأهمية لتخفيف الأثر الاجتماعي والبيئي. وتقع السدود المقامة لتوليد الطاقة الكهرومائية ولها تأثير عابر للحدود تلقائيا ضمن فئة السدود التي تستلزم إجراء مثل ذلك التقييم؛ وذلك في ضوء احتمالية أن ينتج عنها تأثيرات شديدة على دول المصب. وبالتالي، طلبت مصر والسودان تشكيل فريق من الخبراء الدوليين، وهو المطلب الذي وافقت إثيوبيا عليه في النهاية. وجاءت النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء، والتي تم الإعلان عنها في 31 مايو 2013، غير مؤيدة لبناء السد بصورة كبيرة.

ولكن من بين العشرين وثيقة التي طالب فريق الخبراء إثيوبيا بتقديمها، هناك سبع وثائق لم يتم تقديمها، وتم توفير وثيقتين بشكل مختصر فقط.

ومما يثير القلق، أن تسع وثائق على الأقل من تلك التي تم تقديمها كانت قديمة و/ أو غير كاملة، وجاء العديد من النتائج التي اشتملت عليها بدون دليل يدعمها. وأثار التقرير مخاوف حول عدم وجود تحليل مفصل للعديد من الجوانب الهيدرولوجية، والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والهندسية المهمة، بما في ذلك التصاميم المتعلقة بالموقع والتصاميم الهيكلية، وحجم ومدى التأثير العابر للحدود على دول المصب، والتي كان يجب دراستها قبل بناء السد، (Kandil 2018) ومن ثم لم يكن مفاجئا أن يوصي فريق الخبراء الدوليين بإجراء تقييم للآثار الاقتصادية والاجتماعية للسد، بالإضافة إلى تدابير أخرى.[2]

ولكن لم يتم أبدا إجراء أي تقييم للآثار الاجتماعية والاقتصادية للسد.

وفي عام 2015، وقعت الدول الثلاثة اتفاق المبادئ في الخرطوم، والذي أصبح فيما بعد أساس المفاوضات ولا يزال يشكل نقطة خلاف. وحتى الآن كانت الاستراتيجية المصرية تركز على الجولات الدبلوماسية في محاولة ناجحة لإقناع المؤسسات الدولية بعدم تمويل إنشاء السد قبل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاث. إلا أن الاتفاق لا يزال يمثل إشكالية مع تفسير إثيوبيا له بصورة مختلفة عن مصر والسودان، خاصة فيما يتعلق بضرورة الموافقة على البدء في ملء السد.

[2] التقرير النهائي لفريق الخبراء الدوليين حول مشروع سد النهضة الإثيوبية العظيم، أديس أبابا، إثيوبيا، 31 مايو، 2013.

وفي سبتمبر 2019، تناول كل من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي؛ ونظيره الإثيوبي، الرئيس سهل وورك زودي، القضية في الاجتماع الرابع والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛ حيث كرر الرئيس سهل وورك نية إثيوبيا في التوصل إلى اتفاق، بينما قال الرئيس عبد الفتاح السيسي " لقد أمضينا ما يقرب من عقد كامل في مفاوضات مضنية مع أشقائنا في السودان وإثيوبيا سعيا منا للتوصل إلى اتفاق ينظم عمليتي ملء وتشغيل السد ويحقق التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية للشعب الإثيوبي الصديق وبين صون مصالح مصر المائية، وضمان حقها في الحياة". ببساطة، أشار إلى أن مياه النيل هي مسألة حياة وقضية وجود بالنسبة لمصر.

وخلال ذلك الشتاء، أقنعت مصر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي بالمشاركة في المفاوضات كمراقبين. وكانت إثيوبيا تصر حتى ذلك التاريخ على أن تظل المفاوضات ثلاثية (تقتصر على الدول الثلاث) فقط. وشكى المفاوضون المصريون والسودانيون من أن إثيوبيا تهدف بذلك بصورة كبيرة لمنع اللاعبين الدوليين من إدراك مدى "تعنت" موقفها. وجاء اختيار كلا المراقبين منطقيا؛ فالولايات المتحدة لديها مصالح مالية وجيوستراتيجية كبرى في الدول الثلاث؛ والبنك الدولي، كونه ليس لديه أي مصالح أو استثمارات في السد، يعتبر بذلك محكم دولي مثالي، وفضلا عن ذلك، لديه خبرة سابقة في هذا الشأن؛ حيث توسط في واحدة من أهم وأطول معاهدات المياه العابرة للحدود في العالم—معاهدة مياه حوض نهر السند في عام 1960 بين الهند وباكستان—والتي يُنظر إليها على أنها أنجح معاهدة لمشاركة المياه في العالم مما يجعل مفاوضات سد النهضة تبدو مبالغ فيها قليلا؛ حيث استغرقت مفاوضات معاهدة نهر السند تسع سنوات قبل إبرامها.

ووفقا لمفاوضي الدول الثلاث، فإن الولايات المتحدة ضغطت عليهم من أجل التوصل إلى اتفاق، ولكن فشلت المحادثات في النهاية، ورفضت إثيوبيا حضور الاجتماعات النهائية بسبب ما أطلقت عليه الضغط الأمريكي، كما رفضت السودان التوقيع على مشروع الاتفاق النهائي الذي لم يوقع عليه سوى مصر.

وفي محاولة لتجنب أي إنحيازات، أدار الاتحاد الإفريقي المفاوضات بعد ذلك، بناء على اقتراح إثيوبيا. وحتى الآن، بدأت هذه المفاوضات وتوقفت مثل سيارة متعطلة بحاجة لفني كي يصلحها. وعلى الرغم مما وصفته مصر والسودان بأنه تنازل بعد الآخر، لا يزال التوصل إلى اتفاق بعيد المنال. ويأتي في الصميم من ذلك حقيقة أن لا مصر ولا السودان لهما نفس تأثير إثيوبيا التي كانت، قبل أن تأخذ صراعاتها الداخلية منعطفا خطيرا في نوفمبر الماضي، نجما سريع الصعود في إفريقيا، باقتصاد يتوسع، ونفوذ دولي متزايد وطموحات إقليمية جادة. وكانت مصر والسودان تنظران للمفاوضات على أنها مجرد تكتيكات للمماطلة حتى الانتهاء من بناء السد. وفي يوليو 2020، بدأت إثيوبيا بقرار أحادي الجانب في ملء السد برغم اعتراضات الطرفين الآخرين. وادعى وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي، سيلشي بيكيلي، في البداية أن المياه المتجمعة في الخزان هي نتيجة طبيعية لمرحلة الإنشاء وهطول الأمطار الغزيرة. وبينما كان ذلك محتملا، كان السؤال الأكثر صلة هنا ما إذا كانت بوابات السد مغلقة أم لا. والأهم أنه شكل أمرا واقعا، وأصبحت موافقة إثيوبيا السبيل الوحيد لتخفيف أي أضرار ناتجة عن السد. وحسم رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد المسألة، حيث أدلى

ببيان صرح فيه بأن "حالة هطول الأمطار الحالية والجريان السطحي في المنطقة جعلها مواتية لملء السد." ووصف لاحقا الاجتماعات عبر حسابه على تويتر بأنها مثمرة، قائلا إنه تم التوصل إلى تفهم كبير وشكر "أخويه" الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي؛ ورئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، على التفهم المشترك الذي تم التوصل إليه للاستمرار في المناقشات الفنية حول الملء.

وبعدها بأيام قليلة، أصدر رئيس جنوب إفريقيا، سيريل رامافوزا، رئيس الاتحاد الأفريقي، بيانا قال فيه إن مصر والسودان وإثيوبيا قد رحبن بتقرير خبراء الاتحاد حول المسائل المتعلقة بالسد، وأن رؤساء الدول الثلاث قد "اتفقوا على عملية إنهاء المفاوضات بشأن نص اتفاقية ملزمة لملء وتشغيل سد النهضة تتضمن اتفاقا شاملا حول التنمية المستقبلية لنهر النيل الأزرق." وبالطبع لم يستمر هذا التوافق كثيرا، حيث خرج المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، معارضا صراحة الاتحاد الأفريقي، وصرح بأن "الحكومة الإثيوبية لا تبحث عن اتفاق ملزم فيما يتعلق بالمحادثات الحالية حول سد النهضة، وإنما اتفاقية مبادئ توجيهية فقط يمكن مراجعتها في أي وقت." (Al-Sharif 2020).

وبينما هناك عدد لا يحصى من العقبات، إلا أن الخلافات ليست فنية؛ فالدول الثلاث لديها خبرة فنية أكثر من كافية لحل أي مسألة، ولكن هناك نقطتا خلاف رئيسيتان: الأولى هي أن مصر والسودان تصران على إبرام اتفاق ملزم قانونا، بينما ترفض إثيوبيا ذلك قائلة إنها لن توافق سوى على ترتيبات يمكن مناقشتها بصفة مستمرة بين الأطراف الثلاثة برغبتهم. والثانية، أن مصر والسودان قد طلبتا إنشاء آلية واضحة لتسوية النزاعات وخاصة في حالة الجفاف أو نقص المياه، ومرة أخرى تصر إثيوبيا على رفض ذلك. ولم يتم الاتفاق عن ماهية "الجفاف" أو "الجفاف الشديد" الذي يكون له تداعيات مباشرة على كمية المياه التي تسمح إثيوبيا بتصريفها في مثل هذه الحالة. وتعقد الموقف بصورة أكبر بسبب السياسة الداخلية لإثيوبيا، وحقيقة رفض الفاعلين الدوليين التدخل، وسوف نناقش كلا الأمرين فيما بعد.

قرب نهاية عام 2020، استمرت محادثات السد في الوصول إلى طريق مسدود واحد تلو الآخر، وكانت السودان تعتبر لفترة طويلة الأكثر سهولة في التعامل من بين الثلاثي، حيث كانت تتوقع أن تجني الكثير من وراء السد في صورة كهرباء منخفضة الثمن وتنظيم تدفق المياه لتجنب الفيضانات، وكانت مصر قلقة من "اتحادها مع إثيوبيا"، وفقا لأحد المفاوضين المصريين. ولكن يبدو أن السودان قامت بتقييم البدائل المتاحة لديها، وربما كان ملء السد في إجراء أحادي الطرف من جانب إثيوبيا هو القشة التي قصمت ظهر البعير، فبنهاية العام حتى السودان كانت قد ملت أخيرا، وفي بداية يناير 2021، صرح وزير الري والمياه السوداني، ياسر عباس، بأن السودان لا تستطيع الاستمرار في هذه الحلقة المفرغة من المحادثات اللانهائية، وتعين إقناعه بالعودة بعد الإنسحاب من المفاوضات. غير أن السودان أصرت بعدها على أن يكون هناك دور فني لخبراء الاتحاد الأفريقي في كتابة مشروع الاتفاق، وهو الاقتراح الذي أدهش الجميع لأنه جعل مصر وإثيوبيا يتفقان على شيئ ما لأول مرة؛ حيث رفض كلاهما الفكرة على أساس أن مفاوضي الاتحاد الإفريقي يفتقرون إلى الخبرة الفنية ذات الصلة في مجال إدارة موارد المياه والسدود. ومع ذلك، وربما تحسبا لموقف السودان

الجديد، قررت إثيوبيا على ما يبدو تبني أسلوب فرق تسد، فعرضت إبرام اتفاق ثنائي مع السودان حول عدد من القضايا، على رأسها التنسيق بين سد النهضة الإثيوبي وسد الروصيرص السوداني. وهذا مهم بشكل خاص لأن سد النهضة يقع في منطقة بني شنقول-جوموز، على بعد 20 كم بالكاد من الحدود الإثيوبية السودانية و40 كم من العاصمة السودانية، الخرطوم.

ومن ثم تحولت المفاوضات إلى حجر رحى حول عنق مصر، فبصرف النظر عن التداعيات المحتملة لاحتجاز السد للمياه أثناء فترة الجفاف، فإن عدم إحراز تقدم هو بمثابة صداع ديبلوماسي كبير لمصر والسودان.

(يُرجى الاطلاع على التطورات الزمنية في نهاية الورقة).

فما هو حجم مشكلة السد؟

كلما طال أمد المفاوضات، زادت مشاعر البارانويا والدعاية في البلدان الثلاثة، لا سيما في مصر وإثيوبيا؛ حيث كان هناك الكثير من النقاشات ذات الطابع القومي، وضجت وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية بالغضب والتفاخر وانعدام الثقة. ومما زاد الأمر تعقيدا، حقيقة تحول المفاوضات إلى مواجهة مصرية إثيوبية؛ حيث يشير الإثيوبيون إلى الاجتماع الذي عقده الرئيس المصري السابق، محمد مرسي في 2013، وناقش خلاله عدة سياسيين مصريين القيام بإجراءات عدائية تجاه سد النهضة،[3] وتم بثه على الهواء مباشرة سواء بغير عمد أو عن عمد، ولكن الضرر الذي تسبب فيه تحقق بالفعل، واتخذه الإثيوبيون كدليل على نية مصر في استخدام العنف. ومن ثم فإن مجرد فكرة الاتفاق ينظر إليها غالبية المحللين الإثيوبيين بريبة، ويصرون على ضرورة عدم تقديم إثيوبيا لأي تنازلات في أي اتفاق، وخاصة ذلك الذي يحتاجه مصر والسودان بشدة؛ ألا وهو الاتفاق على تحكيم ملزم (Simachew Belay 2020).

كما أن وسائل الإعلام الإثيوبية تروج في الداخل الإثيوبي لفكرة أن مصر تمارس عقلية استعمارية، بناء على معاهدتين، أولاهما هي المعاهدة الأنجلو إثيوبية لعام 1902 والتي وقعها الإمبراطور الإثيوبي مينيليك الثاني ملك الحبشة مع المملكة المتحدة نيابة عن مصر والسودان، حيث وافقت إثيوبيا بمقتضاها على عدم تشييد أي أعمال أو إنشاءات مائية على النيل الأزرق من شأنها أن تؤثر على دولتي المصب. ولهذا السبب يُشار في أغلب الأحيان إلى مصر والسودان على أن لديهما "فيتو" أو اعتراض على تشييد السدود على نهر النيل. إلا أن هذا الامتياز الذي حصلت عليه مصر والسودان كان مقايضة؛ ففي مقابل عدم بناء إثيوبيا لأي سدود على النيل، تنازلت السودان لها عن إقليم بني شنقول الذي انتقلت تبعيته بناء على ذلك من الخرطوم إلى أديس ابابا. وهذه المعاهدة ذات أهمية خاصة نظرا لأن سد النهضة مقام على إقليم بني شنقول. لذا، وفي تصعيد للتوترات، ألمحت السودان في أوائل شهر مايو من عام 2021 إلى أنه إذا قررت إثيوبيا تجاهل معاهدة تقاسم المياه فسوف تخاطر فعليا بسيادتها على منطقة بني شنقول، وهو الوضع الذي اعتبرته إثيوبيا "مثيرا للسخرية".

[3] تم ضبط السياسيين المصريين في ذلة لسان على الهواء، أحمد ماهر، بي بي سي نيوز، 4 يونيو، 2013.

أما الثانية فهي اتفاقية 1929 والاتفاقية المكملة لها في عام 1959، والتي منحت مصر الحق في 55 مليار متر مكعب من المياه، و18 مليار متر مكعب للسودان، من ما يقرب من 84 مليار متر مكعب من حوض النيل، في حين لم يتم تخصيص أي شيء لإثيوبيا، والتي تشكل مصدر ما يقرب من 85% من النيل الأزرق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرقام مضللة إلى حد ما؛ لذا نتناول الجوانب الفنية للتداعيات المحتملة للسد في جزء آخر من الدراسة، بينما يركز هذا الجزء على البيئة السياسية المحيطة بالتداعيات المحتملة.

قد يكون تأثير السد على دول المصب، في الظروف العادية، ضعيفا للغاية (وإن لم يتم إجراء تقييم لأثره البيئي والاجتماعي، كما ذكرنا) برغم فقدان الطمي الخصب اللازم للزراعة، بل إن له في الواقع مزايا، من حيث تقليل فاقد المياه نتيجة التبخر، وبالنسبة للسودان، توفير كهرباء بسعر منخفض وتنظيم المياه للحيلولة دون حدوث الفيضانات الكارثية التي تعاني منها البلاد.

ولكن يتغير الأمر بشكل كبير في حالة نقص المياه، خاصة إذا حدث ذلك أثناء ملء السد. ففي الظروف الهيدرولوجية المتوسطة، إذا قامت إثيوبيا بملء السد خلال الخمس سنوات القادمة أو نحو ذلك سوف تحقق هدف الملء بـ 49 مليار متر مكعب، وهو ما يمثل في حد ذاته مشكلة؛ فطبقا لإحدى الدراسات التي أجرتها الجمعية الجيولوجية الأمريكية في عام 2017، ملء السد في هذا الإطار الزمني قد يؤدي إلى انخفاض تدفقات المياه العذبة لمصر بنسبة تصل إلى 25%، فضلا عن فقدان ثلث الكهرباء التي يولدها السد العالي في أسوان. ولكن طبقا لأحد الأبحاث المنشورة في يوليو 2022 من قبل عدة باحثين بارزين فإنه برغم مخاطر نقص المياه في مصر حال حدوث موجة جفاف حادة في نفس وقت ملء خزان السد، إلا أن مخاطر حدوث المزيد من نقص المياه تقل لتصبح ضئيلة للغاية إذا ما كانت التدفقات من النيل الأزرق طبيعية أو فوق المتوسطة، ويمكن تخفيفها من خلال التعاون في إدارة المياه.

ولا توجد طريقة للتأكد من هذه التقديرات نظرا لأن النماذج قد تفتقر إلى الدقة. والمهم هنا هو كمية المياه التي ستوافق إثيوبيا على صرفها أثناء وبعد فترات الجفاف.

وخلال فترات الجفاف، تنتهي كل الرهانات. لقد كان موسم الأمطار شديد الغزارة في عام 2020، السنة الأولى من الملء، وامتلأ السد العالي إلى أقصى قدر ويمكنه بسهولة تغطية أي نقص، حتى في عام سيئ. إلا أن آخر فترة جفاف كبيرة قد استمرت من عام 1980 إلى عام 1985. وهذا النوع من موجات الجفاف نادر الحدوث، ولكنها تظل في الوعي الجمعي بسبب طولها وشدتها. وكانت مصر قد قامت وقتها بترشيد استخدام المياه واعتمدت على السد العالي، لكن كان عدد السكان في حدود منتصف الأربعين مليون نسمة، بينما يتجاوز الآن 100 مليون نسمة. وبالطبع، كان عليها وقتها أن تقلق فقط بشأن بنيتها التحتية الخاصة، ولكن عند اكتمال سد النهضة، سيكون هناك سدان ضخمان يستنزفان المياه لتوليد الطاقة الكهرومائية. ومن ثم سوف يتم استنزاف بحيرة ناصر لتوفير المياه اللازمة للاحتياجات الزراعية والفنية والحضرية. وإذا كان هناك حاجة لإعادة ملء السدين في نفس الوقت أثناء فترة نقص المياه، ستكون الخيارات صعبة

للغاية. ولهذا تصر مصر والسودان على إبرام اتفاق. كما أن حقيقة إدراك البلدين جيدا أن إثيوبيا تعتزم بناء ثلاثة سدود أخرى عند المنبع قد أدت إلى تزايد عدم الثقة إلى حد بعيد، فسد النهضة يمثل سابقة—وإذا لم يكن هناك اتفاق، سيصبح من المستحيل إدارة الموارد المائية في وجود سلسلة من السدود.

وفي محاولة لتنويع مصادر المياه وتخفيف الاستهلاك، تعمل الحكومة المصرية على إنشاء مشروع كبير لتحلية المياه منذ عام 2014؛ فبنهاية عام 2018، كان قد تم بناء 47 وحدة تحلية تنتج 254000 متر مكعب يوميا، مقارنة بخمس منشآت في إسرائيل تنتج 1.75 مليون متر مكعب يوميا في نفس العام. وبينما كان الهدف هو إنتاج مليون متر مكعب بنهاية عام 2020، هناك حاجة إلى 90 مليون متر مكعب يوميا لتعويض الفاقد من مياه السد—وهو هدف مستحيل تماما (Neriah 2019).

كلما كان أكبر كان أفضل؟

تبلغ القدرة النهائية للسد 5150 ميجاوات، تم خفضها من 6450 ميجاوات في الأصل، أي من المتوقع توليد كهرباء قدرها 16 تيراواط ساعة سنويا، بما يقرب من ثلاثة أضعاف قدرة السد العالي البالغة 2100 ميجاوات و10 تيراواط ساعة سنويا (Heuble 2020). وهذا إنتاج ضخم من الكهرباء، حيث يبلغ حجم الناتج المتوقع 16 تيراواط ساعة سنويا، مقابل الإنتاج الحالي البالغ 4425 ميجا واط.

بدون شك إثيوبيا بحاجة للكهرباء؛ حيث يعيش أكثر من 12.6 مليون أسرة إثيوبية بدون كهرباء، وبينما تصل نسبة التغطية الكهربائية في المناطق الحضرية إلى 85%، تتراجع هذه النسبة إلى 29% فقط في المناطق الريفية. وهذا الأمر كاشف بشكل خاص، لأنه من غير المرجح أن يصبح المستخدمون الريفيون مستهلكين رئيسيين للكهرباء. كما تخطط إثيوبيا لتصدير الكهرباء إلى جيرانها (على الرغم من أنها تقوم بالفعل بتصدير الكهرباء إلى جيبوتي وكينيا والصومال) ولكن حتى إذا حدث ذلك، ليس هناك ما يدل على أنها ستستطيع بيع هذا القدر الضخم من الكهرباء (كينيا تكاد تكون مكتفية ذاتيا بالفعل ومنزعجة من اتفاق الكهرباء الحالي مع إثيوبيا).

لدى إثيوبيا استراتيجية قوية لتوصيل الكهرباء، فوفقا لأحد تقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الصادر في عام 2020، رغم إشارته إلى استمرار العقبات الرئيسية؛ "يجب أن يتحول المرفق إلى مشتر جدير بالائتمان للكهرباء من منتجي الكهرباء المستقلين؛ ويجب تعديل أسعار التعريفة بحيث تتيح استرداد التكلفة بالكامل؛ كما يجب إصلاح نظام النقل والتوزيع القديم والذي يعاني من ارتفاع الخسائر والانقطاعات المتكررة؛ ولا بد من التخطيط الفعال وتشغيل/ صيانة الشبكة في ظل توسيعها وإضافة وصلات جديدة لاستيعاب توليدات الكهرباء الجديدة؛ كما يجب تزويد السكان خارج الشبكة بالكهرباء". وبأخذ كل ذلك في الاعتبار، على إثيوبيا أن تجد المال اللازم لدفع تكاليف توزيع الطاقة وخطوط النقل، والتي، وفقا لبعض التقديرات، ستكون تكلفتها على الأقل نفس تكلفة السد نفسه، في حين بدأ العمل على بنائها لتوه.

ثم إن هناك مسألة أن سدود الطاقة الكهرومائية تصاحبها مجموعة مشكلات كبيرة خاصة بها؛ فبينما قد تنقذ الأرواح؛ وهو ما فعله السد العالي حرفيا أثناء الجفاف خلال الفترة 1980-1985، ولكن، وفقا لتقرير منظمة الأنهار الدولية، السدود الضخمة لا تقدم الحل الذي رُوج لها أنها تقدمه. قام تقرير صدر عام 2014 من إعداد مجموعة من الباحثين في كلية سعيد لإدارة الأعمال بجامعة أكسفورد بتقييم الأداء الاقتصادي لـ 245 سد في 65 دولة. وخلص التقرير إلى أن السدود المائية الكبيرة غير اقتصادية، وتنطوي على 96% في المتوسط تجاوزات في التكاليف، و44% تجاوزات زمنية. ويتم بشكل منهجي تقدير الميزانيات بأقل من قيمتها بصورة كبيرة، دون أن تعكس تكاليف التضخم الفعلية، كما يتم كذلك التقليل من قيمة خدمة الديون والتكاليف البيئية والاجتماعية بشكل كبير، وهناك سدان من هذا النوع أثقلا إثيوبيا بديون تعجيزية، وليس واضحا لماذا تنفق الحكومة الإثيوبية كل هذا القدر الضخم من الأموال على سد بهذا الحجم دون أن تسعى إلى استخدام الطاقة الحرارية الأرضية أو الطاقة الشمسية، وكلاهما أسهل في تسخيرهما ويمكنهما توفير نفس القدر من الطاقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا لم يحقق السد الهدف المرجو منه، قد يمر عقد من الزمان قبل أن يدرك الإثيوبيون ذلك، مما يمنح القيادة الإثيوبية الكثير من الوقت لإنفاق رأسمالها السياسي الذي يوفره هذا المشروع الوطني.

مسألة ثقة

تمثلت إحدى نقطتي الخلاف الرئيسيتين خلال المناقشات في مطالبة مصر والسودان باتفاق ملزم قانونا.

وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية المرجع الأكثر شيوعا الذي يحكم المجاري المائية. إلا أن الدول الثلاث (مصر، وإثيوبيا، والسودان) لم توقع على هذه الاتفاقية ولسن طرفا فيها، ولكن تعتبر مبادئها تمثيلا دقيقا للقانون الدولي العرفي الملزم. حيث تنص المادة 5 في صميمها على مبدأ الاستخدام "المنصف والمعقول" للموارد، والذي أكدت إثيوبيا أنها سوف تلتزم به، رغم رفضها الموافقة على اتفاق ملزم. ولكن لسوء الحظ، هناك أمثلة أمام مصر والسودان يجب أخذها في الاعتبار؛ وهي تأثير السدود الإثيوبية السابقة، والتي كانت أصغر بدرجة كبيرة، على كينيا والصومال.

حذر علماء البيئة في عام 2018 من أن 300 ألف كيني يعتمدون على بحيرة توركانا—أكبر بحيرة صحراوية في العالم—قد يعانون من نقص مياه الشرب والأسماك إذا قامت إثيوبيا ببناء سدين آخرين عند منبع نهر أومو. وفي محاولة من جانبها لحماية البحيرة، صنفتها منظمة اليونسكو كموقع تراثي معرض للخطر. وكان السدان هما جيب الثاني والثالث (Gibe II and III)، وفي أسلوب مشابه لمفاوضات سد النهضة، رفضت إثيوبيا هذه "المزاعم"، قائلة إنه وفقا للدراسات الخاصة بها فإن السد سينظم تدفق النهر ويثبت مستويات المياه في المنطقة المعرضة للفيضانات (Mwanza 2018).

كانت المخاوف من أن السدود ستقلل كميات المياه المتدفقة إلى البحيرة، والتي سوف تصبح شديدة الملوحة بدرجة لا تتحملها الأسماك، وغير صالحة كمياه شرب للإنسان والثدييات. وهذا ما يحدث بالضبط، ولا يبدو أنه يتم عمل أي شيء لإنقاذ البحيرة، ومعيشة أولئك الذين يعتمدون عليها. ويبدو أن الجهود المبذولة لتطوير خطة إدارة حوض توركانا أومو التي بدأت في عام 2013 بين البلدين وبتيسير من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme) لن تحقق أي شيء. ومما يعقد الوضع، أن كينيا وقعت في عام 2012 اتفاقية لشراء الطاقة الكهرومائية من إثيوبيا، والمولدة جزئيا من سد جيب الثالث (Gibe III)، وينص أحد بنود الاتفاقية على "تسلم الكهرباء أو تسديد ثمنها"، مما يلزم كينيا بشراء 400 ميجاوات من الطاقة الكهرومائية من إثيوبيا في أي وقت بسعر 0.07 دولارا لكل وحدة. ويعني هذا البند أنه بغض النظر عما إذا كانت كينيا تستخدم هذه الطاقة من عدمه، يتعين عليها دفع ثمنها. الأمر الذي أصبح يمثل مشكلة لكينيا؛ التي تحقق حاليا بالفعل فائضا في توليد الطاقة الكهربائية المحلية؛ حيث استثمرت في محطات الطاقة الحرارية الأرضية إلى جانب طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مما يجعلها مكتفية ذاتيا في الطاقة، ويجعل الخطط الإثيوبية لبيع المزيد من الكهرباء، الناتجة عن سد النهضة، إلى كينيا، أمرا مشكوكا فيه إلى حد ما.

وبقدر ما كانت السدود على نهر أومو كارثية بالنسبة للكينيين، تأثر الإثيوبيون كذلك بتداعياتها، فوفقا لتقرير صادر عن معهد أوكلاند، فإن السد ومزارع السكر بطول النهر يهددون بالقضاء على عشرات الآلاف من السكان الأصليين.

وكان الموقف أشد وطأة في الصومال، حيث تعتمد البلاد بشكل خاص على نهري جوبا وشبيلي. ويهدد سد جينيلي داوا الثاني (Genale Dawa II) الإثيوبي الأمن الغذائي والمائي للصومال، وهناك مخاوف من أن يؤدي السد إلى جفاف الأنهار خلال عقد من الزمان. ولزيادة الطين بلة، يقوم المزارعون الإثيوبيون بتخزين المياه عمدا ويحتجزونها عن المزارعين الصوماليين.

وبرغم الإشكاليات التي تمثلها هذه الحالات، إلا أن الحكومة الإثيوبية تمكنت حتى الآن من تجنب أي تداعيات خطيرة بسبب علاقاتها مع الحكومة الصومالية؛ الأمر الذي قد لا يستمر طويلا، حيث انتهت في فبراير 2021 ولاية الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فارماجو، والذي استفزت محاولاته تمديد مدته الرئاسية لعامين إضافيين بدون انتخابات المعارضة السياسية الغاضبة الأمر الذي تدهور متحولا إلى صراع مسلح. وبينما ألقى باللوم على المعارضين السياسيين والمصالح الدولية، اضطر فارماجو إلى التخلي عن محاولة تمديد ولايته الرئاسية والموافقة على التحدث مع المعارضة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات بين فارماجو وآبي أحمد، والرئيس الإريتري، أسياس أفورقي، كانت وثيقة؛ حيث شكلوا "محور القرن الأفريقي" الجديد والجريء. إلا أن الرئيس الجديد، حسن شيخ محمد، والذي تولى مقاليد الحكم في الصومال في مايو 2022، قد أكد بعد شهرين من توليه الحكم خلال لقائه مع الرئيس عبد الفتاح السيسي على موقف بلاده الذي يرى ضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا حول سد النهضة.

لقد فاز آبي أحمد بجائزة نوبل للسلام لإيقافه الحرب؛ إلا أن الأحداث التي وقعت خلال نوفمبر الماضي تثير تساؤلات حول ما إذا كان هو وأفورقي قد أنهيا أحد النزاعات، بينما بدأ نزاعا آخر.

في 4 نوفمبر 2021، هاجمت قوات الحكومة الفيدرالية الإثيوبية إقليم تيغراي، وهو أحد الأقاليم العشر شبه المستقلة بإثيوبيا، وذلك بعد أن اتهم آبي أحمد حكومة تيغراي بمهاجمة قاعدة للجيش الفيدرالي. وكانت العلاقات بين إدارة آبي أحمد وحكومة إقليم التيغراي غير مريحة منذ أن أصبح آبي رئيسا للوزراء في عام 2018، وأطاح فعليا، وبصورة وحشية، بجبهة تحرير شعب تيغراي التي حكمت البلاد لأكثر من عقدين، كما أقال من الحكومة جميع الوزراء الذين ينتمون لإقليم التيغراي. وبدأت الأمور في الاحتدام بالفعل عندما أُلغيت الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها خلال صيف 2020 بسبب كوفيد 19، وفقا للحكومة الفيدرالية. ومن ثم أشعل آبي أحمد غضب جميع الأقليات العرقية في إثيوبيا تقريبا على الفور، ولكن جبهة تحرير شعب تيغراي هي التي تحركت؛ فقامت بإجراء انتخابات داخل الإقليم في سبتمبر 2020 وفازت بجميع المقاعد، كما كان متوقعا. وأعلنت الحكومة الفيدرالية على الفور أن هذه الانتخابات باطلة وغير قانونية. ورغم أن إقليم التيغراي يشكل 6% فقط من سكان إثيوبيا، إلا أن به مقر قاعدة القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي الفيدرالي، فاستولت جبهة تحرير شعب تيغراي على القاعدة، وصادرت الأسلحة وثلث الجنود، (بينما فر الثلث وتم سجن باقي الجنود). وأصبحت إثيوبيا حاليا في وضع يمكن وصفه بالحرب الأهلية؛ ويبدو الأمر مخيفا؛ فبحلول شهر يونيو 2021، كانت الأمم المتحدة قد بدأت رسميا في التحذير من حدوث مجاعة في شمال إثيوبيا تصيب نحو 350 ألف شخص على الأقل.

وبحسب التقديرات، لجأ نحو 60000 شخص تقريبا عبر الحدود إلى السودان، وإلى إريتريا، في بعض الحالات. وهناك مزاعم بأن الذين فروا إلى إريتريا قد أعادتهم القوات الإريترية لينالوا عقابهم. كما أن هناك دعاوي موثقة جيدا بأن القوات الإريترية (التي لديها ثأر خاص بها ضد التيغراي، بعد سنوات من الحرب) تقاتل إلى جانب الإثيوبيين ضد التيغراي في مدينة ميكيلي، عاصمة الإقليم. وكان آبي أحمد قد وعد بحل سريع بدون دماء للصراع ولكنه فشل في ذلك وأدى رفضه التفاوض مع التيغراي وتصاعد الانتهاكات إلى تشويه صورته، وأصبحت "سمعته كصانع السلام في حالة يرثى لها".

وهنا تدخلت السودان في المشاجرة (melee).

كانت منطقة الفشقة محل نزاع بين إثيوبيا والسودان—حيث تقع على الجانب السوداني من ترسيم الحدود ولكن مزارعي الأمهرة الإثيوبيين يقومون بزراعتها منذ عقود، وبعد مقتل جندي سوداني، والذي قيل إن الإثيوبيين أطلقوا النار عليه بعد وقت قصير من بدء القتال، كثفت السودان مطالبها باستعادة المنطقة. ولكن في ظل الوضع الحالي لا يستطيع آبي أحمد أن يفقد دعم أو احترام الأمهرة.

ولدى السودان ورقة لعب أخرى كذلك؛ فعندما أغلقت حدودها مع إثيوبيا في بداية القتال قطعت على إقليم التيغراي سبيله الوحيد للحصول على الوقود والغذاء والذخيرة من خارج إثيوبيا. وفي عهد الرئيس السوداني السابق، عمر البشير، كان للسودان علاقات جيدة مع جبهة تحرير شعب التيغراي، ولكن بمجرد خروج الجبهة من السلطة توقفت هذه العلاقات الجيدة. ولكن لا يزال لديها القدرة على تهديد أو إقناع الحكومة الفيدرالية الإثيوبية بوضع تقديم المساعدة إلى جبهة

تحرير شعب التيغراي في كفة وتقديم إثيوبيا تنازلات بشأن مثلث الفشقة المتنازع عليه وسد النهضة في الكفة الأخرى. وبالطبع هذه مناورة حساسة، لأن آبي أحمد يمكن أن يدعم من جانبه هو الآخر الجماعات المتمردة السودانية بطول الحدود السودانية الإثيوبية، وفي ظل هشاشة الانتقال السياسي الحالي في السودان يشكل ذلك مخاطرة كبيرة.

وفي 31 ديسمبر 2021 شن السودان هجمة عسكرية بسط من خلالها سيطرته على الفشقة، وبعد مرور اثني عشر يوما، أعلن عن مقتل خمس نساء وطفل سودانيين على يد الميليشيات الإثيوبية، وفي اليوم التالي، أعلنت وزارة الخارجية السودانية اختراق طائرة إثيوبية للمجال الجوي السوداني، وأصبح الوضع يحمل كافة علامات نشوب صراع إقليمي محتمل. وهو ما يفسر على الأرجح سبب طلب السودان الدعم من مصر، والتي أعربت عن "دعمها الكامل" للسودان، وبدأ الجيشان المصري والسوداني تدريبات عسكرية مشتركة في نوفمبر 2020.

ويمتد التعاون بين البلدين لأبعد من المجالين العسكري والاقتصادي، فبينما لم تستطع مصر أبدا أن تعتبر موقف السودان أمر مسلم به في نزاع سد النهضة (ومن الحكمة أن تستمر كذلك)، إلا أن البلدين بينهما مخطط فين (venn diagram) من المصالح المشتركة والتي تلعب دورا في هذه المسألة، ففي ضوء نية إثيوبيا المعلنة البدء في الملء الثاني للسد خلال شهري يوليو وأغسطس 2021، مرة أخرى من جانب واحد، التقى وزيرا الخارجية والري المصريان، سامح شكري ومحمد عبد العاطي مع نظيريهما السودانيين، مريم الصديق المهدي وياسر عباس، في العاصمة السودانية الخرطوم، وصدر بعد هذا اللقاء بيانا مشتركا جدد الدعوات للمشاركة الدولية في المفاوضات، ثم تلى ذلك بعد يومين خطاب وجهته مصر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تندد فيه بالإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها إثيوبيا.

وهكذا، ظهرت السودان بطريقتها الخاصة حاملة لورقة لعب رئيسية في قضية سد النهضة.

المحكمون المترددون

يمكن القول إن أحد الأسباب التي جعلت المحادثات تدور دون أن تسفر عن شيء لعقد كامل هو أن اللاعبين الثلاثة كانوا يتحدثون مع بعضهم البعض دون محكم يساعد في تحكيم اللعبة، إن جاز التعبير. حيث يتحدث المفاوضون المصريون والسودانيون في جلساتهم الخاصة عن أن هذا هو بالتحديد السبب الرئيسي لإصرار إثيوبيا على إبقاء المفاوضات ثلاثية الأطراف. ولكن لا تزال الحقيقة أنه، باستثناء المحاولة الأمريكية في نهاية عام 2019، كان هناك إحجام واضح من جانب الجهات الدولية الفاعلة حتى الآن عن المغامرة بالتدخل في هذه المسألة. وهناك أسباب لذلك؛ حيث تمثل البلدان الثلاثة، خاصة مصر وإثيوبيا، أهمية إستراتيجية بالنسبة للعديد من اللاعبين الدوليين، الذين لدى العديد منهم استثمارات مالية كبيرة في الثلاث دول. وتحديدا، يُقال إن مصر أصيبت بخيبة أمل بسبب غياب الدعم الواضح من الدول الخليجية والتي كانت تعتبر في العادة من الحلفاء المخلصين؛ كالسعودية والإمارات، وذلك رغم أن السعودية قد أعلنت رسميا في يونيو 2022 دعمها لموقف مصر من قضية السد.

ولكن هذا الحذر الشديد له أسباب قوية، حيث تزامنت قضية سد النهضة مع تزايد الاهتمام الخليجي بالقرن الأفريقي طوال عقد من الزمان. عندما حصل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على جائزة نوبل للسلام في عام 2019، كان ذلك عن مفاوضاته على معاهدة لإنهاء الحرب مع إريتريا المجاورة (توقف القتال الفعلي في عام 2000 ولكن كلا البلدين كان في حالة حرب فعليا بسبب نزاع حدودي.) ولعبت السعودية والإمارات دورا في التوسط من أجل هذا السلام، وكان ذلك جزءا من مصالح خليجية عامة (تحديدا، السعودية والإمارات وقطر) في القرن الأفريقي، وهي مصالح ترجع جذورها إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2008، وفي مواجهة الزيادة السكانية، وارتفاع الأسعار ونقص الموارد، بدأت الدول الخليجية في البحث عن طرق للتحوط من انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، كان هناك اندفاع لشراء الأراضي الزراعية في إثيوبيا والسودان، وخلال الفترة بين عامي 2000 و2017، استثمرت دول الخليج 13 مليار دولار في القرن الأفريقي، معظمها في إثيوبيا والسودان (Meester, van den Berg, and Verhoeven 2018). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخط الفاصل بين رأس المال العام والخاص في دول الخليج قد يكون غير واضح إلى حد ما، ومن ثم يجب أن ننظر إلى كافة الاستثمارات في العموم على أنها جزء من سياسة خارجية واسعة النطاق وبعيدة المدى، يتمثل مفتاحها في الفهم الدقيق بأن استقرار كل من التنمية الاقتصادية والسياسية في القرن الأفريقي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الجيوسياسية واسعة النطاق للخليج. وبالنسبة لكل من السعودية والإمارات، فيلعب التنافس مع إيران دورا كبيرا، حيث استطاعت السعودية بالفعل دفع إريتريا والسودان إلى قطع العلاقات مع إيران منذ عام 2014. أما الإمارات، والتي أسست قوتها كمركز مهم للاستثمار والخدمات اللوجستية والشحن العابر، فلديها موانئ وقواعد على البحر الأحمر، عند الحافة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، وبحاجة للقدرة على المناورة والأمن. كما أن لديها قاعدة عسكرية في مدينة عصب بإريتريا منذ عام 2015 استخدمتها لشن الهجمات على اليمن، الأمر الذي تزايدت أهميته في ضوء ما كان يُنظر إليه على أنه انسحاب تدريجي للولايات المتحدة من المنطقة، وخاصة بعد إصابة ناقلتي نفط (مملوكتين لليابان والنرويج على التوالي) بالشلل بسبب التفجيرات في خليج عمان عام 2019، وأُتهمت إيران بصورة كبيرة بأنها كانت وراء ذلك (Hafezi and Brice 2019).

وبرغم المصالحة الأخيرة بين البحرين ومصر والسعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى، إلا أن هناك صراع بين السعودية والإمارات من ناحية وقطر وتركيا من ناحية أخرى؛ فتركيا تحديدا نجحت في أن تشق طريقها في الصومال، حيث استثمرت بكثافة هناك وحصلت على عقود للشركات التركية ومن ثم أصبحت تضعف نفوذ الإمارات هناك.

لقد عانت دول القرن الإفريقي بشكل عام من ندرة الموارد واحتياطيات العملة الصعبة، مما حد من إمكانات التنمية، وجاءت الاستثمارات الخليجية بالنسبة لها كنعمة مباركة، فكان أول ما فعله آبي أحمد تقريبا عند توليه منصبه في أبريل من عام 2018 هو تأمين شريان حياة آمن من المساعدات والاستثمارات من الإمارات تصل قيمتها إلى 3 مليار دولار، منها مليار دولار لدعم الاحتياطيات، بينما تلقى السودان من الإمارات 1.4 مليار دولار فقط.

ولكن تظل مصر المُستقبل الأكبر للاستثمارات الخليجية، حيث تأتي الإمارات في الصدارة باستثمارات حالية بلغت 7 مليار دولار واستثمارات إضافية قدرها 7 مليار دولار في مذكرة تفاهم أبرمت بنهاية عام 2020 (Daily News Egypt). كما تستقبل الإمارات وحدها نسبة كبيرة من صادرات مصر (11%)، وكان جمال سيف الجروان، الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، قد صرح أنه "نظرا لقدرة السوق الاستيعابية للاستثمارات الإماراتية الضخمة، تُعتبر مصر الآن أهم بقعة للاستثمار في العالم، خاصة بالنسبة للعرب" (Invest-Gate).

وبالنظر إلى كل ما سبق، من غير المرجح أن تخاطر الدول الخليجية بالإنحياز إلى أحد الأطراف دون الآخر. كما أن إحجام الدول الخليجية عن التدخل وإن كان يبدو مخيبا للآمال، خاصة بالنسبة لمصر، إلا أن تدخلها قد يجلب سلسلة من القضايا. على سبيل المثال تحديدا، اقترحت الإمارات على السودان أن تفصل القضايا الإثيوبية السودانية عن ملف سد النهضة، ومن بينها التداعيات المحتملة لسد النهضة على سد الروصيرص والصراع الحدودي، مما يستبعد مصر ويضعف التحالف المصري السوداني، وبإضافة ذلك إلى حقيقة تباين وجهات النظر الجيوسياسية المصرية والإماراتية بدا التدخل يفقد بريقه فجأة.

وبينما أعرب المفاوضون عن أسفهم لعدم مشاركة الاتحاد الأوروبي، فإن أهم لاعب دولي آخر، فيما يتعلق بالاستثمار، هو الصين، والتي تنافس اليابان على بسط النفوذ في إفريقيا منذ عقود.

وبينما تتلقى الدول الثلاث مساعدات واستثمارات إلا أن ما يستقبله كل من مصر وإثيوبيا يفوق ما تستقبله السودان بصورة كبيرة، وتحاول الأخيرة اللحاق بهم، ففي سبتمبر 2018 تلقى السودان، خلال قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني-الأفريقي، أكبر قدر من المساعدات الممنوحة لأي دولة أفريقية من أصل 60 مليار دولار من المساعدات تم التعهد بها خلال المؤتمر. كما وافقت الصين خلال نفس المؤتمر على شطب ديون السودان التي تبلغ قيمتها 10 مليار دولار للصين قبل عام 2015، وعلى "الاستثمار في أنابيب الغاز والمعادن والنفط من جنوب السودان إلى بورتسودان على ساحل البحر الأحمر". واستمرت الصين في الاستثمار في البنية التحتية البحرية في السودان كجزء من مبادرة طريق الحرير البحري الصينية، مثل مشروع شركة China Harbour Engineering لتطوير ميناء هيدوب السوداني بقيمة 141 مليون دولار (120 مليون يورو).

وتعتبر الدول الثلاث، خاصة مصر، مهمة بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق الصينية (Belt and Road Initiative) وهي مشروع ضخم للبنية التحتية، يشبه طريق الحرير الشهير، والذي يمتد من شرق آسيا إلى أوروبا.

كما ارتفعت الاستثمارات الصينية في مصر بشكل كبير خلال العقد الماضي؛ حيث تسعى الصين إلى تمويل وتطوير أجزاء مهمة من البنية التحتية الاقتصادية المستقبلية لمصر، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة، وخلال الفترة بين عامي 2013 و2017، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني 13% من إجمالي

الاستثمارات المحلية في مصر،[4] وذلك بزيادة قدرها 12 نقطة مئوية عن الفترة 2003-2007، والتي بلغ خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني 1% فقط من إجمالي الاستثمارات المحلية في مصر.[5] وبقدوم عام 2018، كان الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني التراكمي في مصر قد بلغ 24.3 مليار دولار، تم تخصيص 20 مليار دولار منها (على الرغم من عدم استثمارها بالكامل بعد) لمبادرات التنمية الصينية في بناء العاصمة الإدارية الجديدة.[6]

وبالمثل، منح الاستثمار الصيني لتطوير البنية التحتية في إثيوبيا على مدى العقد الماضي من خلال الشراكات متعددة الأطراف دفعة لا تقدر بثمن للتصنيع في إثيوبيا؛ حيث تعد إثيوبيا، وجنوب إفريقيا، أحد شركاء الأعمال والاستثمار الأكثر موثوقية للصين في إفريقيا. وبشكل أكثر تحديدا، تشارك الصين، ربما أكثر من أي مستثمر دولي آخر، في سد النهضة؛ فبينما يُوصف السد بأنه مشروع إثيوبي، دفع تكلفته الإثيوبيون أنفسهم، وذلك صحيح بالنسبة للسد نفسه، نجد أن هناك مشاركة كثيفة من الصين في بناء شبكة الكهرباء وخطوط النقل، والتي بدونها يصبح أي سد لتوليد الطاقة الكهرومائية عديم الفائدة.

وقد ذكرت مجلة الإيكونوميست في بداية عام 2011 أن الصين سوف تقوم بتمويل تكلفة التوربينات وبعض المعدات الأخرى غير المحددة للسد. وفي 26 أبريل 2013، حصلت إثيوبيا على قرض بقيمة مليار دولار من الصين لتمويل إنشاء خطوط نقل 400 كيلوفولت و500 كيلوفولت تربط العاصمة أديس أبابا بسد النهضة. كما تم التخطيط لخطي نقل سعة 500 كيلو فولت مزدوج الدائرة لربطهما بمحطتي ديديسا Dedessa ثم هوليتا Holeta الفرعية، وبعد ذلك سيتم ربط خطوط الترام 400 كيلو فولت المخطط لها من هوليتا Holeta إلى سيبيتا 2 Sebeta II وأكاكي 2 Akaki II وسولوتا Sululta II ، كما تم التخطيط لخط بقدرة 400 كيلو فولت يربط سد النهضة بمدينة بيليس وباهر دار. ووقعت شركة معدات وتكنولوجيا الطاقة الكهربائية المحدودة التابعة لمؤسسة الشبكة الحكومية الصينية (State Grid Corporation of China) الاتفاق مع الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية (Ethiopian Electric Power Corporation)، ميهريت ديبيبي. وأعلنت وزارة الخارجية الإثيوبية أن تكلفة مشروع خط نقل الطاقة في سد النهضة تبلغ 1.2 مليار دولار، يتم تمويل 85% منها بقرض من الحكومة الصينية عبر شركة المعدات والتكنولوجيا المملوكة للدولة. وتتوقع وكالة شينخوا للأنباء أن يصل إجمالي التكلفة إلى 1.458 مليار دولار، بدلا من 1.2 مليار دولار، حيث ذكرت أن البناء سيبدأ في غضون شهرين من توقيع الاتفاق مع المستثمر الصيني.

---

4 https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/china/china%20and%20the%20world%20inside%20the%20dynamics%20of%20a%20changing%20relationship/mgi-china-and-the-world-full-report-june-2019-vf.ashx, pg 6.

5 https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/china/china%20and%20the%20world%20inside%20the%20dynamics%20of%20a%20changing%20relationship/mgi-china-and-the-world-full-report-june-2019-vf.ashx, pg 7.

6 https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/china/china%20and%20the%20world%20inside%20the%20dynamics%20of%20a%20changing%20relationship/mgi-china-and-the-world-full-report-june-2019-vf.ashx, pg 56.

وفي أبريل 2019، وبعد زيارة آبي لبكين، أعلنت شركة SGCC عن استثمار آخر في شبكة الكهرباء الإثيوبية بقيمة 1.8 مليار دولار، مع التزام شركة التأمين على الصادرات والائتمان الصينية (Sinosure) بتسهيل التمويل، كما وافقت الصين أيضا على إلغاء ديون إثيوبيا؛ والتي تتراوح تقديراتها بين 12 إلى 20 مليار دولار.

وفي نفس ذلك العام، أعلن بيلاشيو كاسا، منسق موقع سد النهضة ونائب رئيس المشروع أن فريقه وجد أن بناء منافذ التصريف السفلية للسد، والتي شيدتها شركة المعادن والهندسة الإثيوبية (ميتيك METEC) في الأصل، سيئ، مما دعا الحكومة الإثيوبية إلى إلغاء التعاقد مع ميتيك METEC والتعاقد مع مجموعة شركات أجنبية تضم: مجموعة تشاينا غيزوبا المحدودة (China Gezhouba Group Co.)، وشركة فواث هايدرو شنغهاي (Voith Hydro Shanghai)، وشركة سينوهايدو (Sinohydro Corp.) الصينية. حيث كان من المقرر توجيه عقد الطاقة الكهربائية الاثيوبية بقيمة 40 مليون دولار مع شركة China Gezhouba Group Co. (CGGC) إلى أنشطة ما قبل بدء تشغيل السد، في حين تم تخصيص العقد مع Voith Hydro Shanghai بقيمة 113 مليون دولار للمساعدة في إنشاء/ بناء محطة التوليد والمجاري المائية للسد.

وعندما رفعت مصر القضية أخيرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كررت الصين بوجه عام نفس خطاب غالبية مندوبي الدول الأخرى فيما عدا أمرين: أولا، وخلافا للغالبية العظمى من المندوبين الآخرين، لم يشر المندوب الصيني إلى ضرورة عدم اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب في مثل هذه الحالات، وثانيا، قال تحديدا إن استخدام موارد المياه العابرة للحدود ينطوي على توزيع المصالح بين دول المنبع ودول المصب ومن ثم هو أمر شديد التعقيد والحساسية، مضيفا أن تدخل مجلس الأمن في قضية سد النهضة لا ينبغي أن يشكل سابقة.

وكان هذا التأكيد يتعلق أيضا بالصين، والتي لديها قضايا مياه عابرة للحدود خاصة بها؛ حيث تسيطر على مصادر معظم الأنهار الرئيسية في جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا، فأنهار براهمابوترا، والسند، وميكونغ، وسالوين، واليانغتسي، والنهر الأصفر، بالإضافة إلى أنهار أخرى، كلها تنبع من هضبة التبت، وهو ما يفسر الدوافع الإستراتيجية الواضحة للصين لرغبتها في الاحتفاظ بقبضتها المحكمة على منطقة التبت ذات الحكم الذاتي. حيث قامت شركة تطوير المياه الصينية المملوكة للدولة، هوانينغ هايدرولانسنغ (Huaneng Hydrolancang)، ببناء سدود عند المنبع على نهر ميكونغ من تايلاند ولاوس وميانمار وفيتنام وكمبوديا، وكانت هناك تقارير متضاربة عن أن هذه السدود أدت إلى انخفاض مستويات المياه في اتجاه مجرى النهر بشكل كبير (تجدر الإشارة هنا إلى تضارب بين التقارير الأمريكية (Basist and Williams 2020) والصينية (Johnson and Wongcha-um 2020).

كما إن التنمية الصينية لمنطقة شينجيانغ - الأويغور ذاتية الحكم (XUAR) بحاجة كذلك لموارد مائية كبيرة، مما دفع الصين إلى البدء في تحويل المياه من أنهار مثل إيلي وإرتيش كجزء من "الخطة 635" الصينية. ويتوقع باحثون من كازاخستان أن هذه المشروعات سوف تعمل على تخفيض كميات المياه المتدفقة في نهر إيلي في كازاخستان بنسبة تصل إلى 40% بحلول عام 2050، مما سيكون له آثار بيئية شديدة على توافر الموارد المائية في كل من كازاخستان

وروسيا. وسعت كازاخستان للحصول على مساعدة روسيا من خلال طلب محادثات متعددة الأطراف مع الصين تضم روسيا، ولكن الصين أصرت أن تقتصر المفاوضات على المحادثات الثنائية مع كازاخستان فقط، وذلك بنفس الأسلوب الذي حاولت به إثيوبيا قصر مفاوضات سد النهضة على مفاوضات ثلاثية فقط.

والآن ماذا سيحدث؟

في ظل هذا الوضع الذي اصطدمت فيه المفاوضات على ما يبدو بحائط سد (a state of stalemate) من المحتمل نشوب نزاع وصراع إقليمي خطير. ولكن ما زال هناك ما يدعو للأمل في أن تمنح التغييرات الأخيرة اللاعبين المعنيين خيارات لإعادة النظر في مواقفهم مع مراعاة احتياجاتهم السياسية الخاصة.

ومفتاح الحل، كما كان دائما هو إثيوبيا؛ فبينما لم يكن لدى رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، في السابق سبب حقيقي للتنازل عن بناء السد (وهو ما دل عليه بقوة موقف إثيوبيا وتكتيكاتها التفاوضية)، نجد أن الوضع الآن تغير بشكل طفيف؛ فأولا، أوشك بناء السد على الانتهاء، ويمكنه كقائد أن يدعي—وله الحق في ذلك—أنه أوفى بوعوده. وبالنسبة لتشغيل السد فهي مسألة فنية بدرجة أكبر ويمكن التعامل معها بحيث لا تحتاج الدبلوماسية أن تشير إلى التنازل. وبالطبع يمكن القول إن العقد الأخير من المفاوضات كان حول تشغيل السد وكانت إثيوبيا ترفض التزحزح عن موقفها. وفي حين أن هذا صحيح، إذا قلنا إن أكبر العقبات أمام إبرام معاهدة ناجحة كانت عقبات سياسية وليست فنية، ومن ثم إذا كانت هناك إرادة سياسية سيتحقق النجاح على الأرجح.

وربما يعمل الصراع الداخلي الحالي في إثيوبيا على تعزيز تغييرات تدعم تحقيق هذا النجاح؛ فكما أوضحنا، القتال مع التيغراي لن يؤدي فقط إلى استنزاف موارد الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، ولكن سوف يصعد أيضا صراعات عرقية لا يمكن أن تتحملها إثيوبيا ولا آبي أحمد، بل وقد يفتح بابا للصراع مع الأورومو أيضا. كما ليس واضحا إلى أي مدى يمكن أن تبقى إريتريا، التي لديها مخططاتها الخاصة في إقليم التيغراي، بعيدة عما يحدث، وينبغي تجنب الوصول إلى وضع تطالب فيه السودان بعودة منطقة الفشقة المحتلة، ومن ثم التصعيد عسكريا والاعتماد على مصر للحصول على الدعم العسكري بأي ثمن. وأخيرا، بدأ المجتمع الدولي يشعر بالذعر حيال انتهاكات حقوق الإنسان في إثيوبيا خلال الصراع الحالي وهو ما أثر مباشرة على آبي أحمد، فبينما كان يُثنى عليه كقائد إقليمي شاب واعد، أصبح يُنظر إليه بشكل متزايد كقائد عنيد غير مسؤول لا يستطيع أو لا يرغب في إيقاف الأعمال الوحشية في التيغراي والتي تقضي على سمعته. وفي ظل عدم وجود استجابة، عبرت الولايات المتحدة عن شعورها المتزايد بالإحباط حيال الحرب في التيغراي؛ حيث أعلنت عن خفضها للمساعدات المقدمة لإثيوبيا وحظر سفر بعض الإثيوبيين إليها. إلا أن هذا النقد قد أدى إلى تصعيد الخطاب العرقي القومي العدواني من جانب آبي أحمد وأنصاره، قبل انتخابات يونيو 2021 والتي فاز فيها فوزا ساحقا. ويأمل المراقبون في أن يؤدي ذلك الفوز إلى إتاحة المجال للمصالحة.

ورغم أن الصورة قد تبدو معقدة، إلا أنه لا تزال هناك فرصة لتقليل الخسائر، وإن كان احتمال تدخل الأطراف الدولية لا يزال بعيد المنال.

قامت السودان في 9 يوليو 2021 بدعم من مصر باللجوء إلى مجلس الأمن مرة أخرى وبينما كانت الدولتان يدفعان من أجل التدخل الدولي في المفاوضات منذ سنوات، حدد السودان مؤخرا المشاركة الدولية بما أطلق عليه الرباعي: الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، وهو الاقتراح الذي لاقى رفضا شديدا من جانب إثيوبيا، التي كانت في كنف الاتحاد الأفريقي خلال العامين الماضيين.

كما أعدت تونس مشروع قرار اطلعت عليه وكالة أسشيوتد بريس الإخبارية يدعو إثيوبيا إلى "عدم الإدلاء بأي تصريحات أو اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرض عملية التفاوض للخطر". إلا أن مشروع القرار نص أيضا على ضرورة أن يضمن الاتفاق "قدرة إثيوبيا على توليد الطاقة الكهرومائية ... مع الحيلولة دون إلحاق ضرر كبير بالأمن المائي لدولتي المصب."

لم تكن نتيجة اجتماع مجلس الأمن الدولي مفاجئة لأي شخص يتابع المسألة، فقراءة تغطية اجتماعات مجلس الأمن الدولي تعتبر دراسة في الانتظار السلبي؛ حيث صرحت دولة تلو الأخرى أنه يجب على الدول الثلاث التعاون والتوصل إلى حل تقبله كافة الأطراف، رغم أن الأمر انتهى عند مجلس الأمن تحديدا لاستحالة التوصل إلى حل يلقى قبول كافة الأطراف. ورغم أن الأمر كان بدون شك محبطا بالنسبة لمصر والسودان، إلا أنه لم يكن مفاجئا؛ فحقيقة أن الدول الثلاث جميعها مهمة بطريقة ما لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، ولعدد أكبر من الدول غير الأعضاء كانت من التعقيدات الرئيسية. لا أحد يريد أن يتورط في إشكالية متصاعدة، ووصول القضية إلى مجلس الأمن يرجع إلى مهارة المفاوضين المصريين والسودانيين، وجاء برغم المعارضة الشديدة من جانب إثيوبيا، التي أصرت على أن هذه مسألة داخلية وأن مجلس الأمن ليس المنصة المناسبة لحل نزاعات المياه، وهو الموقف الذي عبر عنه عضو واحد على الأقل داخل مجلس الأمن، وهو الصين، والتي لديها بالطبع قضايا المياه العابرة للحدود الخاصة بها. وبصرف النظر عن أهمية القضية بالنسبة للدول الثلاث المعنية بشكل مباشر، فإن صدور قرار من مجلس الأمن يشكل سابقة من نوعها وهناك العديد من الدول التي لا تريد طرح قضايا المياه في المجلس.

وبنهاية الاجتماع، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لجهود وساطة الاتحاد الأفريقي وأوصوا بعودة المفاوضات على وجه السرعة قدر الإمكان. وفيما يبدو كانقلاب طفيف للموقف الأمريكي، والذي كان حتى ذلك الوقت أكثر نشاطا، رأت الولايات المتحدة أن الاتحاد الأفريقي هو المسار المناسب للتعامل مع النزاع، وأعربت عن استعدادها لتوجيه الدعم السياسي والفني في هذا الصدد، وأنه يمكن التوصل لحل متوازن وعادل لملء وتشغيل السد مع الالتزام السياسي من جميع الأطراف. هذا الميل لتعريف الماء بالماء سوف يتكرر على الأرجح؛ فبينما تغيرت رئاسة الاتحاد الأفريقي وأصبح الرئيس السنغالي، ماكي سال، رئيسا للاتحاد في فبراير 2022، لا تزال المفاوضات في حالة احتضار.

كما ذكرنا من قبل، فإن النزاع حول ملء وتشغيل السد ليس نزاعا فنيا، ولم يكن أبدا كذلك، فالدول الثلاثة على دراية جيدة بالهندسة المائية وقادرة تماما على تحديد أي خلل فني، المشكلة هي أن القضية سياسية، وتخضع للضغوط السياسية الداخلية بقدر ما تخضع للضغوط الفنية أو المناخية. وأصبح السد مسألة وطنية حادة في البلدان الثلاثة، مصحوبة بمشاعر البارانويا والقومية؛ ففي إثيوبيا يعتبر السد الذي تم تمويله وتشغيله محليا مسألة اعتزاز وطني شديد وهو الوحيد الذي يعلو على الصراع العرقي الداخلي. وحقيقة أن المفاوضات تتأثر بشدة بالسياسة الداخلية يجب أن تراعي في الحسبان انتخابات شهر يونيو 2021، والتي فاز فيها آبي أحمد فوزا ساحقا في 49 لجنة انتخابية من 53 لجنة، وإن كان هناك ما يزيد عن 100 لجنة انتخابية تشمل بالطبع إقليم التيغراي الممزق بالحرب لم تتمكن من التصويت ولن يمكنها ذلك إلا في سبتمبر القادم على الأقل ما يعني أن إثيوبيا قد تواجه المزيد من الاضطرابات. الأمر الذي يجعل مصر والسودان مستمرتان في التعامل مع شريك تفاوضي تقولا إنه يقاوم تحقيق أي تقدم متبادل ويقع تحت ضغوط داخلية متزايدة. ولكن من المحتمل أيضا أن فوز آبي أحمد في الانتخابات قد يمنحه القوة السياسية اللازمة لاتخاذ موقف تفاوضي أكثر قوة قد يفيد إثيوبيا بصورة أكبر.

وأخيرا، أدركت مصر والسودان أن الأمر عاد للبدايات الدبلوماسية، فمصر، تحديدا، والتي تدرك أن قدرتها على الاستفادة من أي مساعدات دولية تعتمد فقط على أهميتها الدبلوماسية والجيواستراتيجية، تعمل جاهدة لتعزيز مصداقيتها الإقليمية، وبالتالي وافقت على المصالحة مع قطر، وتعمل مع فرنسا وألمانيا والأردن على إحياء المحادثات الإسرائيلية/ الفلسطينية المحتضرة، وكانت طرفا أساسيا في وقف إطلاق النار في الصراع الأخير الذي نشب بين إسرائيل وحماس في غزة (ومن ثم اكتسبت الفضل أمام الأوروبيين والإدارة الأمريكية للرئيس جوزيف بايدن)، فضلا عن إجراء محادثات مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا.

إلا أنه لا يزال هناك اختيارات لاتخاذ مسار بناء للأمام، فثمة تحركات على الجبهة الدبلوماسية وإن ظل من غير الواضح مدى فائدتها في النهاية؛ حيث قام مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان بزيارة مصر في مايو الماضي للتحدث مع الرئيس السيسي ومجلس الوزراء. ويُعتقد أن المناقشات قد تناولت قضايا حقوق الإنسان، ومبيعات الأسلحة وسد النهضة. ويبدو أنه بعد فترة من الاكتفاء بالتفاعل بصورة مهذبة، أصبحت الإدارة الأمريكية تحرص على العودة للمشاركة في قضايا مصر، ويكاد سد النهضة يتصدر قائمة الأمنيات المصرية. ولا يجب إغفال أن إثيوبيا قامت هي الأخرى بتحركات دبلوماسية؛ ففي 6 مايو قام وزير الموارد المائية الأثيوبي السابق سيلشي بيكيلي، المشهور بابتكاره هاشتاج "إنه سدي It's my Dam!" بتقديم أوراق اعتماده كسفير جديد لدى الولايات المتحدة. واعتبر ذلك كمحاولة للحصول على الدعم الأمريكي لصالح أثيوبيا في مواجهة الجهود المصرية، وتخفيف الاعتراضات الأمريكية على الحرب في التيغراي, وفي جميع الأحوال، يمنح ذلك الولايات المتحدة ما يمكنها استغلاله إن رغبت أو كانت على استعداد لذلك. وفي 11 يونيو ادعى بيكلي أن أثيوبيا حريصة على استئناف المفاوضات بشأن السد. وأشار الملاحظون

إلى أن هذه الدعوات قد ظهرت قبل بدء أثيوبيا الملء الثالث بوقت قصير (وهو ما أثار حفيظة مصر والسودان)، وأنها جاءت أمام المبعوث الأمريكي الجديد الخاص إلى القرن الأفريقي مايك هامر.

وشهد شهر يناير 2022عودة ما يمكن اعتباره أهم لاعب خارجي؛ وهو الإمارات؛ حيث التقى الرئيس السيسي ورئيس الوزراء آبي أحمد مع ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وكما سبقت الإشارة، فإن الإمارات لديها مصالح واهتمامات تتعلق بالأعمال التجارية والأمن في الدولتين مما أنشأ روابط تتعدى الدبلوماسية للضرورة العملية. وكان الرئيس السيسي قد أكد على أن أمن الخليج لا ينفصل عن أمن المنطقة، وهو ما تهتم دول الخليج دوما بسماعه، ولكن يكتسب أهمية خاصة في ضوء انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة. وبينما الدعم المالي من الإمارات والاستثمار في مصر كبير إلا أنه يرتبط في جزء منه بأمن مصر. والتداعيات الدولية المتوقعة لمرور مصر بأزمة سيكون له تأثيرات لا يمكن حسابها على أمن ورخاء المنطقة وما بعدها، وإصابة مصر بجفاف دائم هو تجسيد لدولة في أزمة. كما أن إثيوبيا التي تواجه أزمات داخلية وتكافح لنيل الاستحسان الدولي ليست في وضع يسمح لها بتجاهل أمنيات أصدقائها. والإمارات كوسيط تقدم ربما ما لا يستطيع الآخرين تقديمه وهو أنها معنية بالأمر مباشرة.

إلا أن هناك احتمال آخر متوقع جاء من أحد أكثر التطورات تدميرا خلال عام 2022 وهو الغزو الروسي لأوكرانيا.

لقد أحدثت الحرب فوضى دولية، حيث أدت إلى ارتفاع التضخم العالمي، وتهديد الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وأفريقيا. ولكنها أوضحت كذلك للاتحاد الأوروبي أن اعتماده على الطاقة الروسية هو أمر تعدل خطورته عدم القدرة على الدفاع عنه، مما دفعه إلى التفكير في مصادر بديلة للطاقة. وكانت مصر قد رأت بالفعل الإمكانات التي يحملها هذا الوضع، وكذلك فعلت إثيوبيا، حيث صرح آبي أحمد مؤخرا بأن سد النهضة قد يستطيع توفير الطاقة لأوروبا. إلا أن ذلك ما هو إلا حلم بعيد المنال حتى الآن، فإثيوبيا تفتقر إلى البنية التحتية وشبكة الكهرباء اللازمة. وعرضت مصر في البداية على إثيوبيا وسيلة لتصدير الطاقة إلى أوروبا متجاوزة جيرانها الذين يعانون من ضائقة مالية، إلا أنها رفضت العرض مؤكدة إلى حد ما على المخاوف من أن مصالحها في السد تتجاوز مجرد إنتاج الطاقة الكهرومائية، فشبكة الكهرباء المصرية الأكثر تطورا يمكنها أن تقدم لإثيوبيا فرصة لزيادة عائدها على استثماراتها بشكل كبير. وإذا أرادت قيادة إثيوبيا أن تسوق لشعبها فكرة إبرام معاهدة ملزمة قانونا، قد يبدو هدف زيادة الثروات والتنمية نقطة بداية جيدة لذلك.

صحيح أن الوضع بعيد كل البعد عن أن يكون ورديا، ولكنه يحمل بعض الأسباب العملية التي تدعو للأمل، والذي يمثل دعوة بعيدة من العقد الأخير.

التطورات الزمنية:

نوفمبر 2010: الحكومة الإثيوبية تقرر بناء تصميم لسد يُعرف باسم المشروع "س" في منطقة بني شنقول-جوموز.

ديسمبر 2010: إعادة تسمية المشروع "س" بمشروع سد الألفية وإطلاقه.

31 مارس 2011: بدء إنشاءات السد.

15 إبريل 2011: مجلس الوزراء الإثيوبي يعيد تسمية سد الألفية ويطلق عليه اسم سد النهضة الإثيوبي العظيم.

إبريل 2012: إثيوبيا توافق أخيرا على الاستعانة بفريق خبراء دوليين، استجابة لمخاوف مصر والسودان، والفريق يضم خبراء من السودان ومصر وإثيوبيا بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين.

31 مايو 2013: فريق الخبراء الدوليين يصدر تقريره النهائي ويرسله إلى حكومات مصر وإثيوبيا والسودان. أشار التقرير إلى عيوب في تصميم السد ويشكك في سلامته الهيكلية واستقراره.

مارس 2015: توقيع إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان في الخرطوم، عاصمة السودان. تشمل المبادئ التي تم التوقيع عليها الاستعانة بوسطاء في حالة فشل المفاوضات بسبب النزاعات المعلقة، وإتمام عملية التفاوض في غضون 15 شهرا، واستخدام الدراسات التي أوصى بها فريق الخبراء الدوليين كأساس لتشغيل السد وملئه.

مايو 2018: تشكيل المجموعة الوطنية المستقلة للبحوث العلمية (NISRG) من 15 خبيرا من الدول الثلاث. والمجموعة توصي بالتنسيق الوثيق بين سد النهضة في إثيوبيا والسد العالي في مصر؛ كآلية متفق عليها للتكيف مع الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق؛ والسماح بحد أدنى متفق عليه من المياه للتدفق لضمان بقاء السد العالي عند مستوى مستدام.

يوليو 2018: العثور على مدير مشروع سد النهضة، سيميجنيو بيكيلي، متوفيا في سيارته، والرواية الرسمية تقول إنه انتحر.

أبريل 2019: الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير.

سبتمبر 2019: الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، يدعو إلى تدخل دولي خلال الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

نوفمبر 2019: الولايات المتحدة تصبح وسيطا في المحادثات بين السودان ومصر وإثيوبيا.

يناير 2020: اجتماع وفود من إثيوبيا والسودان ومصر ثلاث مرات في واشنطن.

فبراير 2020: انسحاب إثيوبيا من الاجتماع الأخير، رافضة الالتزام بقراراته، وعدم توقيع السودان، وتوقيع مصر فقط على الاتفاق.

مارس 2020: السودان يعترض على قرار اقترحته مصر في جامعة الدول العربية يدعم كلا من مصر والسودان، وذلك على أساس أن الوثيقة كانت دون استشارة الخرطوم، وتمرير القرار.

1 أبريل 2020: رئيس الوزراء الإثيوبي يعلن أن بلاده ستبدأ في ملء السد في يوليو 2020 وأنه اكتمل بنسبة 75%.

10 أبريل 2020: إثيوبيا تعرض اتفاقية جزئية للسودان ومصر تغطي المرحلة الأولى فقط من ملء السد، والبلدين يرفضانها.

11مايو 2020: مصر ترسل خطابا إلى مجلس الأمن الدولي تحتج فيه على تصرفات إثيوبيا وتطالبها بوقف البناء لحين التوقيع على اتفاق .

18مايو 2020: إثيوبيا ترسل خطابا إلى مجلس الأمن الدولي ردا على مصر يفيد بعدم وجود أي التزامات قانونية من جانبها للسعي إلى اتفاق مع مصر بشأن سد النهضة.

21 مايو 2020: إثيوبيا ومصر تقبلان دعوة السودان لمواصلة المفاوضات.

9 يونيو 2020: بدء الجولة الجديدة من المفاوضات، بوساطة الاتحاد الأفريقي، مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي كمراقبين، وجنوب أفريقيا تقود المفاوضات بوصفها رئيسة الاتحاد الأفريقي (Howeidy 2020). وتوقف المفاوضات بعد أسبوع واحد، واستمرار هذا النمط لمدة عام.

22 يوليو 2020: إثيوبيا تشرع من جانب واحد في المرحلة الأولى من ملء السد.

23 أكتوبر 2020: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بينما كان في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يسأل حمدوك عن مفاوضات سد النهضة، ويصف إثيوبيا بأنها "فظيعة terrible" لعدم توقيعها اتفاقية واشنطن، ثم يتسبب في قلق دولي بقوله إن مصر يمكن أن تفجر السد، وإثيوبيا تستدعي السفير الأمريكي في أديس أبابا للتوضيح.

10 يناير 2021: انسحاب السودان من المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي بسبب إحباطه قبل إقناعه بالعودة، ثم يطالب لاحقا باقتراحات من جانب خبراء الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي رفضته مصر وإثيوبيا، في سابقة نادرة لاتفاقهما على أمر واحد، وفسرت الدولتان الرفض بأن خبراء الاتحاد الأفريقي يفتقرون إلى الخبرة الفنية.

9 يونيو 2021: اجتماع مصر والسودان وإصدارهما بيان مشترك يجددان فيه الدعوات للمشاركة الدولية في المفاوضات.

6 يوليو 2021: إثيوبيا تخطر مصر والسودان بأنها بدأت من جانب أحادي في الملء الثاني للسد.

8 يوليو 2021: مصر والسودان تلجأن لمجلس الأمن وتونس تقدم مشروع قرار للمجلس يدعو للتوصل إلى اتفاق يضمن قدرة إثيوبيا على توليد الطاقة الكهرومائية مع الحيلولة دون إلحاق ضرر كبير بالأمن المائي لدولتي المصب. والجلسة تختتم بدعم وساطة الاتحاد الأفريقي والدعوة إلى استئناف المفاوضات.

سبتمبر 2021:

- جمهورية الكونغو الديموقراطية، رئيس الاتحاد الأفريقي، تسعى لإحياء محادثات سد النهضة.
- مجلس الأمن يصدر بيانا رئاسيا يستند إلى مشروع القرار التونسي المقدم في يوليو، ويدعو الدول الثلاثة للتوصل إلى تسوية بشأن ملء وتشغيل السد تحت مظلة الاتحاد الأفريقي تكون "مقبولة من جميع الأطراف وملزمة قانونا" في خلال إطار زمني معقول.
- مصر والسودان ترحبان بقرار مجلس الأمن، وإثيوبيا تصر على أن أي توصيات صادرة عن مجلس الأمن سوف يتم تجاهلها لأنه ليس من اختصاصه.
- السيسي يقول في خطبته أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ 76 إن مصر لا تزال ملتزمة تجاه العمل على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق عادل ومتوازن وملزم قانونا بشأن سد النهضة.
- الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، يؤكد خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الإثيوبي على أهمية استئناف الحوار بشأن سد النهضة بروح من التوافق.
- السودان تخبر المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، بأنها لن تشارك في مناقشات لا تتضمن تصريح ملزم قانونا حول ملء وتشغيل السد.

أكتوبر 2021: السيسي يؤكد على دعم مصر المستمر لدولة الكونغو الديموقراطية وجهودها للقيام بمسؤولياتها المهمة للإشراف على القضايا الأفريقية.

نوفمبر 2021: مصر وتنزانيا يتوصلان إلى توافق على تكثيف التنسيق بينهما حول قضية سد النهضة.

يناير 2022: مصر تدعو إثيوبيا للمسارعة لاستئناف مفاوضات السد في محاولة لتعبئة الزخم الدبلوماسي وإحياء المحادثات المتوقفة.

مايو 2022: إثيوبيا تعين وزير المياه والري السابق وكبير المفاوضين بشأن سد النهضة، سيلشي بيكيلي، سفيرا لدى الولايات المتحدة.

يوليو 2022:

- صور بالأقمار الصناعية توضح أن إثيوبيا بدأت الملء الثالث للسد من جانب أحادي.

- الرئيس الأمريكي جو بايدن يؤكد على دعم الولايات المتحدة لأمن مصر المائي والتوصل إلى حل دبلوماسي يحقق مصالح كافة الأطراف ويسهم في تحقيق السلام والرخاء في المنطقة.
- المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي، السفير مايك هامر، يلتقي مع كبار المسؤولين في الحكومة المصرية لتعزيز التوصل إلى حل دبلوماسي بشأن سد النهضة يدعم احتياجات المياه واقتصاد ومعيشة كل المصريين والإثيوبيين والسودانيين على السواء.

يونيو 2022: السفير الإثيوبي لدى الولايات المتحدة، سيلشي بيكيلي، يدعو لعودة المفاوضات، ويؤكد للمبعوث الأمريكي الخاص، مايك هامر، اهتمام بلاده بإحياء المحادثات الثلاثية. وفي نفس اليوم أعلنت إثيوبيا أنها تخطط لبدء الملء الثالث لسد النهضة، ورأت مصر والسودان أن هذا القرار الأحادي يؤكد شكوكهما تجاه رغبة إثيوبيا في استئناف المفاوضات.

أغسطس 2022:

- الهدنة الهشة بين حكومة رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد، ومتمردي التيغراي تنهار مع تقارير حول اشتباكات في التيغراي وأمهرة.
- آبي أحمد يعلن عن الملء الثالث للسد في احتفالية أقيمت عند موقعه، وكان قد احتفل في اليوم السابق ببدء تشغيل التوربين الثاني من إجمالي 13 توربينا للسد. وأعلن المدير العام لسد النهضة عن اكتمال 83% من أعمال السد، و95% من أعمال الهندسة المدنية. وفيما يشبه التطورات خلال العقد الماضي. أعلنت مصر والسودان عن اعتراضهما على الإجراءات التي تتخذها إثيوبيا من جانب واحد ودعيا لتوقيع اتفاق ملزم قانونا.

المراجع

Al-Sharif, Osama. 2020. *Egypt Running out of Diplomatic Options on Grand Ethiopian Renaissance Dam Crisis.* Arab News, July 28.

Basist, Alan and Claude Williams. 2020. *Monitoring the Quantity of Water Flowing Through the Mekong Basin Through Natural (Unimpeded) Conditions,* Sustainable Infrastructure Partnership, Bangkok.

Daily News Egypt. 2020. *UAE Receives 11 Percent of Egypt's Total Exports.* November 16, https://dailynewsegypt.com/2020/11/16/uae-receives-11-of-egypts-total-exports-gamea/

Hafezi, Parisa and Makini Brice. 2019. *Trump Says Iran Did Do It' as US Seeks Support on Gulf Oil Tanker Attacks.* Reuters, April.

Heuble, Ben. 2020. *Why Ethiopia and Egypt Can't Agree over Dam*. Engineering and Technology (E&T), August 3.

Howeidy, Amira. 2020. *Egypt-Ethiopia Nile Water Dispute: A Timeline*. Al-Ahram Weekly, Ahram Online, May 20, http://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/0/369666/AlAhram-Weekly/0/EgyptEthiopia-Nile-water-dispute-A-timeline.aspx.

Invest-Gate. 2019. UAE to Double Investments in Egypt over 5 Years, December 15, https://invest-gate.me/news/uae-to-double-investments-in-egypt-over-5-yrs/

Johnson, Kay and Panu Wongcha-um. 2020. *Water Wars: Mekong River another Front in U.S.-China Rivalry.* Reuters, July 24.

Kandil, Amal. 2018. *Egypt's Sustainable Development Threatened by Ethiopian Dam*. Middle East Institute, May 23.

Meester, Jos, Willem van den Berg, and Harry Verhoeven. 2018. *Riyal Politik: The Political Economy of Gulf Investments in the Horn of Africa*. CRU Report, the Clingendael Institute, April.

Mwanza, Kevin. 2018. *Ethiopia's Dams Threatened Thousands of Kenyans.* Thomson Reuters, July 3.

Neriah, Jacques· 2019. *Will a New Ethiopian Dam Choke Water-Parched Egypt*? Jerusalem Center for Public Affairs, June 30.

Simachew Belay, Tessema. 2020. *Why Ethiopia Should Avoid Arbitration as a Means of Dispute Settlement in a Possible GERD Deal*. Addis Standard, June 29.

Kahsay Tewodros Negash, b,n, Onno Kuika, Roy Brouwera, and Pieter van der Zaag. 2015. *Estimation of the Transboundary Economic Impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Computable General Equilibrium Analysis*. Water Resources and Economics 10, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2212428415000122.